مجتمع

هايتي: مقتل 40 مهاجراً باحتراق قارب

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في هايتي، أول من أمس الجمعة، أن 40 مهاجراً على الأقل قتِلوا في حادث اشتعال قارب نقل أكثر من 80 شخصاً من فورت سان ميشيل شماليّ البلاد إلى جزر تركس وكايكوس. وأوضحت المنظمة أن المهاجرين استخدموا أعواد ثقاب لإشعال شموع للمطالبة بمرور آمن، فاشتعلت النار في براميل مملوءة ببنزين وانفجرت. ودفع عنف العصابات في هايتي مواطنين إلى اللجوء إلى إجراءات يائسة للفرار من البلاد، علماً أنه سبّب نزوح 600 ألف شخص، وجعل 5 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. (رويترز)

الصين: 11 قتيلاً جراء الأمطار الغزيرة

قتِل 11 شخصاً على الأقل بانهيار جزء من جسر في شانغلو بمقاطعة شنشي شماليّ الصين، بسبب هطول أمطار غزيرة أدت إلى حدوث فيضانات. وأعلنت السلطات، أمس السبت، أن فرق الإنقاذ تواصل جهودها للبحث عن 30 مفقوداً. وحثّ الرئيس شي جين بينغ على بذل أقصى الجهود للعثور على ناجين، في وقت تتعرض مساحات شاسعة من شمال الصين ووسطها منذ الثلاثاء الماضي لسقوط أمطار غزيرة ألحقت أضراراً مادية جسيمة. وفي باوجي بمقاطعة شنشي نفسها، سبّبت الأمطار الغزيرة مقتل 5 أشخاص وفقدان 8 خلال الأيام الأخيرة. (فرانس برس)

شلل الأطفال يحاصر غزة

يمشون قرب مياه صرف صحي متجمعة في دير البلح (بشار طالب/ فرانس برس)

يتخوف الفلسطينيون من إصابة أبنائهم بفيروس شلل الأطفال الذي اكتُشف أخيراً في مياه الصرف الصحي المنتشرة في شوارع ومناطق قطاع غزة، الذي يتعرض لحرب إسرائيلية مدمرة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتتراكم مياه الصرف الصحي داخل المخيمات ومناطق عدة في القطاع، وتحاصر النازحين وتزيد معاناتهم اليومية وتعرّضهم للخطر، بعدما دمّر الجيش الإسرائيلي معظم محطات المعالجة، ومنع توريد الوقود لتشغيل محطات أخرى.

والخميس الماضي، حذرت وزارة الصحة في غزة من كارثة صحية جديدة بعدما أظهرت فحوص لعينات من الصرف الصحي، أجريت بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، وجود الفيروس المسبب لشلل الأطفال في المياه.

وشلل الأطفال مرض فيروسي شديد العدوى يغزو الجهاز العصبي ويمكن أن يحدث شللاً تاماً خلال ساعات، وينتشر بالانتقال من شخص إلى آخر. وفي إحدى مدارس النزوح شمالي غزة، يتخوف تامر غبن (36 عاماً) من احتمال إصابة أبنائه بفيروس شلل الأطفال، ويقول: «تنتشر مياه الصرف الصحي والنفايات في كل مكان. يموت أطفالنا أمام عيوننا، نريد وقف الحرب». بدوره، يقول زعيم الزعيم: «أصابتنا الأمراض من انتشار النفايات ومياه الصرف الصحي، والآن يطل فيروس شلل الأطفال علينا».

ويقول أدهم النمر الذي أصيب أبناؤه وأحفاده بأمراض وأوبئة: «نعاني من انتشار مياه الصرف الصحي في كل مكان. لا مياه نظيفة لذا تنتشر الأمراض».

(الأناضول)

تشكيك بتمديد باكستان إقامة الأفغان

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

أعلنت الحكومة الباكستانية في العاشر من شهر يوليو/تموز الجاري، تمديد فترة إقامة اللاجئين الأفغان في باكستان لمدة عام واحد. بموازاة ذلك، أعلنت وزارة الداخلية وقف جميع الحملات الأمنية ضدهم، موضحة أن باكستان وأفغانستان بلدان شقيقان وأنها دائماً ما تتطلع إلى عودة الأفغان إلى ديارهم بطريقة مشرفة.

ورحب الكثير من اللاجئين الأفغان بقرار الحكومة الباكستانية، لكن البعض لم يخف قلقه حيال تعامل الشرطة معهم، مؤكدين أن القرارات في باكستان تتغير بين عشية وضحاها. ويقول بعضهم إن قرار باكستان جاء نتيجة لضغوط الحكومة الأفغانية في ظل التوتر الأمني الحاد، إذ تحتاج إسلام أباد إلى تعاون كابول، والتي طالبتها بتغيير تعاملها مع اللاجئين الأفغان.

يقول تاج ملوك خان، وهو أحد سكان ولاية قندوز ويعيش حالياً في مدينة بشاور شمال غربي باكستان، لـ«العربي الجديد»: «نشكر الحكومة الباكستانية ونحن سعداء بهذا القرار. لكن ماذا سيكون الحال بعد عام؟ سنغادر لا محالة. بالتالي، من الأفضل أن نغادر الآن ونتدبر أمورنا». ويشير إلى أن «القرار جيد بالنسبة لبعض الأفغان. لكن بشكل عام، لا يمكننا العيش إلى الأبد في باكستان، سواء أكان توقيت المغادرة اليوم أم بعد سنة أو سنتين».

ويوضح أن العيش في أفغانستان أفضل من باكستان من كل النواحي، من بينها الأمن وكلفة الحياة بالمقارنة مع باكستان في ظل الضرائب وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود. يضيف أن الكثير من الباكستانيين يفضلون العيش والانتقال إلى أفغانستان بسبب الوضع المعيشي الصعب في باكستان. لذلك، على الأفغان المغادرة هذا العام برغم قرار الحكومة تمديد فترة إقامتهم لمدة عام.

من جهته، يقول عبد الرقيب خان، أحد سكان ولاية ننغرهار شرق البلاد، والذي يعيش في بشاور أيضاً، إن الحكومة الباكستانية تعلن شيئاً وتفعل شيئاً آخر. قالت في العلن إنها ستمدد فترة إقامة اللاجئين الأفغان لمدة عام، لكن عملياً، فإن الحملات والاعتقالات متواصلة. ولا تزال الشرطة تزج باللاجئين الأفغان في السجون بحجة أنهم غير شرعيين، وذلك بحق من ليس لديهم البطاقة التي تمنحها المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما الذين لديهم بطاقات، فثمة ذرائع أخرى لمضايقتهم.

ويوضح أن الشرطة الباكستانية ومن أجل الحصول على المال من اللاجئين، تخلق ذرائع مختلفة ضد الذين لديهم بطاقات، منها أن البطاقة مزورة، ما يتوجب عليها التأكد من الأمر فيُنقل اللاجئون إلى مركز الشرطة ويبقون أياماً في انتظار نتيجة التحقيق. ذريعة أخرى تعتمدها الشرطة وهي انتهاء صلاحية البطاقة.

يضيف أنه في الكثير من الأحيان، تأخذ الشرطة البطاقة من اللاجئين ثم تعود وتطلبها وتنكر أنها أخذتها. ثم يُعاتب اللاجئ ويتهم بالكذب على رجال الشرطة والأمن. وكل تلك الذرائع تهدف إلى التضييق على اللاجئين وأخذ الأموال منهم. هذه السياسة لم تتغير رغم إعلان الحكومة الباكستانية تمديد فترة إقامة اللاجئين، مشدداً على أن البقاء في باكستان في ظل هذه الظروف ليس إلا مغامرة. لذلك، يفضل كثيرون العودة إلى بلادهم.

وكان شرافت الله فضل من بين الأفغان الذين قرروا العودة إلى أفغانستان، رغم إعلان الحكومة تمديد فترة إقامتهم، مع العلم أن لدى جميع أفراد أسرته بطاقات لاجئين، وينوي العودة إلى أفغانستان في بداية شهر أغسطس/ آب المقبل. ويقول لـ«العربي الجديد»: «عشت أكثر من 20 عاماً في هذه البلاد لكن السيف معلق على رقبتي. أبنائي مهددون من الشرطة، وأنا كذلك. الوضع في بلادي أحسن من الوضع في باكستان حالياً. ألا ترى أعمال العنف التي تشهدها الساحة الباكستانية؟ أضف إلى ذلك الغلاء وتعامل الشرطة. لا يغريني إعلان الحكومة وقد قررت العودة».

حملات يومية

يقول الأفغاني تاج ملوك خان الذي يعيش في مدينة بيشاور الباكستانية لـ«العربي الجديد»: «نرى الحملات ضد اللاجئين الأفغان بذريعة أو بأخرى يومياً. أحياناً تغلق الشرطة الطرقات الرئيسية في وجههم بحجة أنّ الوضع الأمني غير جيد، كما لا يسمح لهم بالوصول إلى المدن فيجبرون على البقاء في مناطق بعيدة».

تحقيق

يؤكد أطباء قطاع غزة ارتفاع أعداد عمليات بتر الأطراف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة التي شهدت تكثيف القصف، وتفاقم نقص الدواء، وعدم سفر الجرحى للعلاج بالخارج بسبب إغلاق معبر رفح

بتر الأطراف
11 ألف ضحية خلال العدوان على غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

ينتظر أكثر من 10 آلاف جريح ومريض في قطاع غزة السفر للعلاج خارج القطاع منذ سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي على معبر رفح البري وإغلاقه في السابع من مايو/ أيار الماضي، وهؤلاء هم الحالات التي أخبرهم الأطباء أنه لا إمكانية لحصولهم على الرعاية اللازمة في المراكز الصحية بالقطاع في ظل ظروف العدوان القائمة. وتبرز المعاناة الأصعب بين الفلسطينيين الذين تعرضوا لبتر أطرافهم، سواء تسبب القصف الإسرائيلي في البتر مباشرة، أو اضطر الأطباء إلى بتر أعضاء تضررت من جراء القصف حتى ينقذوا حياة المصاب، والكثير من هؤلاء مهددون حالياً لعدم توافر الرعاية الطبية اللازمة لحالاتهم. قرر الأطباء بتر ساق يوسف البريم (23 سنة) في نهاية شهر يونيو/ حزيران الماضي، بعد انتظار السفر إلى الخارج الذي دام أكثر من 50 يوماً لإجراء عملية جراحية عاجلة في عظام الساق، وكذلك الأوردة الداخلية ومنطقة الحوض، بعد تعرضه لإصابة خطيرة داخل أحد المنازل التي دمرها قصف إسرائيلي في مدينة خانيونس.

أصيب البريم في مارس/ آذار الماضي، وتنقل بين عدد من المراكز الصحية والمستشفيات لتلقي العلاج المؤقت، وأجريت عملية جراحية له في مستشفى أبو يوسف النجار بمدينة رفح، الذي خرج عن الخدمة بعد العملية العسكرية الإسرائيلي على المدينة، وقبل أسبوعين من اجتياح رفح، وُضع اسمه ضمن كشوف الطوارئ بعد ملاحقة الأطباء تفاقم الإلتهابات في جسده، التي باتت تشكل خطورة على حياته في ظل إمكانات محدودة لتقديم الرعاية الطبية وعدم القدرة على إجراء عمليات جراحية.

يحتاج يوسف إلى عمليات جراحية في الأعصاب والعظام، إضافة إلى عملية صعبة في منطقة الحوض قد تمتد لساعات، وهو كذلك بحاجة إلى رعاية كثيفة لمدة لا تقل عن 3 أشهر، وكل هذا غير متوافر حالياً في قطاع غزة. داخل خيمة في منطقة المواصي، يعيش البريم في ظل درجات حرارة يشيبها بحرارة الفرن، وقد بدأ يتعافى من بعض الآلام التي لازمته منذ عملية البتر، وحصل أخيراً على بعض الأدوية والمسكنات من المستشفى الميداني التابع لمنظمة الإغاثة الدولية، وهي من بين الأدوية التي دخلت أخيراً عبر معبر كرم أبو سالم.

يقول يوسف البريم لـ«العربي الجديد»: «قبل بتر ساقي، كنت أتنقل بين عيادات ومراكز صحية وخيام طبية للحصول على العلاج، وعادة ما كنت أنتظر وجود شخص يساعدني في التنقل عبر الكرسي المتحرك، فإصابتي خطيرة، وأثرت في جسدي كله، ثم زادت الالتهابات، وكان العلاج بلا فائدة، لكونه ضعيفاً وغير متناسب مع حالتي، وكانت الالتهابات تتزايد في ساقي اليمنى، والعلاج لا يمكنه حتى تخفيف الآلام».

يضيف: «وصلت الالتهابات في ساقي إلى حد خطير، وفي بعض الأيام كانت الديدان تخرج من ساقي، وكثيراً ما تعرضت للإغماء من شدة الألم، عندها قرر الأطباء إجراء عملية بتر لساقي لإنقاذي، لكنني ما زلت أشعر بالألم، وأخبرني الأطباء أنني أحتاج إلى رعاية صحية مكثفة، وإن ذلك غير متوافر في قطاع غزة، وحالياً أنتظر فتح المعبر للخروج للعلاج، سواء في مصر أو أي دولة أخرى». وتقدّر أعداد حالات بتر الأطراف بقرابة 11 ألف حالة في مختلف مناطق قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي، ويتجاوز عدد الأطفال الذين بترت أطرافهم 4 آلاف طفل.

أجرى الأطباء عملية بتر لبد الطفل محمد أبو شاويش (10 سنوات)، وهو من ضمن مئات الأطفال الذين بترت أطرافهم خلال الشهرين الأخيرين بعد ارتفاع عدد المصابين من الأطفال، في ظل تكثيف القصف الإسرائيلي على مدارس الإيواء ومناطق تجمع النازحين.

تعرّض أبو شاويش لإصابة في كامل الذراع حتى منطقة الكتف، ووضع الأطباء له جبيرة كانت تغطي ذراعه كله، وكان يتلقى علاجاً مكثفاً داخل المستشفيات الميدانية التي يغطي بعض منها إصابات الأطفال، لكن نتيجة الحر الشديد، كانت الالتهابات تتزايد، ولم يستطع الأطباء فك الجبيرة عن يده خشية أن تمتد الالتهابات إلى بقية أجزاء الجسم، وحاولوا كثيراً علاج تلك الالتهابات، لكن الإمكانات كانت محدودة للغاية، ما دفعهم في النهاية إلى الاستسلام لقرار البتر.

كان الطفل أبو شاويش ممن يأملون الخروج للعلاج خارج قطاع غزة بعد سماح الاحتلال الإسرائيلي لعشرات الأطفال المصابين بمرض السرطان بالمغادرة للعلاج ضمن حالات استثنائية جاءت بناءً على ضغوط من مؤسسات حقوقية وإنسانية، لكن الانتظار طال كثيراً، وبات يهدد حياته. يقول والده محمود أبو شاويش لـ«العربي الجديد»: «بتر أطراف طفل أصعب كثيراً من تعرّض شاب أو رجل للبتر، فجسد الطفل لا يتحمل كل هذه الآلام، وطفلي كان مثل كثير من الأطفال، يعتقد أنه لو بترت يده يمكنه أن يستبدلها بيد أخرى كحال الأسنان، وعندما اكتشف أن ذلك غير ممكن، بكى كثيراً، فقد كان يمارس لعبة الجمباز، وكانت متعته الوحيدة اللعب على شاطئ البحر».

يضيف: «أصيب طفلي عندما قصف الاحتلال الإسرائيلي منزلاً كنا نقيم فيه بمدينة رفح في إبريل/ نيسان الماضي، ووصلنا إلى البتر بسبب نقص الأدوية والرعاية الطبية، علماً أنه حصل على موافقة للعلاج في تركيا في بداية مايو الماضي، لكن احتلال المعبر دمّر كل خطط السفر. كان ابني يقف أمامي محاولاً فهم معنى كون المعبر مغلقاً، ثم يبكي لأنه يريد استعادة يده، وكنت في البداية أكذب عليه، حتى عجزت عن مواصلة الكذب».

بدورها، تعرضت قدم إيمان البدوي (35 سنة) للبتر في بداية يوليو/ تموز الحالي، بعد أن فشل الأطباء في محاولات علاجها، وهي من ضمن الحالات التي تفاقمت آلامها نتيجة نقص العلاج، وكذلك عدم إمكانية العلاج في الخارج.

تعرضت إيمان للإصابة مرتين خلال العدوان، في المرة الأولى أصيبت في ساقها نتيجة قصف مباشر لشقة سكنية في حيّ النصر، في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وفي المرة الثانية أصيبت في قصف على مخيم النصيرات في إبريل، وكانت الإصابة في الساق نفسها، بعدها حصلت على نموذج للعلاج بالخارج نظراً للكسور والالتهابات وتفسخ العضلات العلوية بالساق، لكنها لم تتلقَ علاجاً مناسباً، ولا أي رد بشأن السفر للعلاج بالخارج، ومع تفاقم الآلام، أُجريت عملية جراحية لها، بترت خلالها الساق بالكامل.

تقول البدوي لـ«العربي الجديد»: «كأم، كنت قوية للغاية في نظر ابنيّ الاثنين، لكنهما الآن ينظران إليّ باستغراب شديد. في الأيام الأولى التي تلت بتر ساقي، كانا يخافان الاقتراب مني، رغم أنني أحنّ عليهما من كل البشر، لكنهما باتا يحاولان الاقتراب بحذر. أنا المرأة الثالثة في العائلة التي تعرضت لبتر أطراف بعد الإصابة، وبُترت ساقي التي كان يمكن إنقاذها بسبب عدم توافر العلاج في غزة، وعدم إمكانية السفر للعلاج، بينما بُترت أطراف امرأتين أخريين من العائلة نتيجة القصف الإسرائيلي مباشرة».

من جانبه، يتوقع طبيب العظام محمد الشيخ إجراء المزيد من جراحات البتر لإنقاذ الجرحى، في ظل استمرار المجازر الإسرائيلية، واستهدافها المناطق والأماكن المزدحمة بالسكان، إلى جانب الانهيار شبه الكامل للمنظومة الطبية في القطاع، وغياب أنواع عديدة من الأدوية اللازمة، ومن بينها المضادات الحيوية والمسكنات القوية التي يحتاج إليها المصابون في العظام، وحتى غياب وسائل التعقيم ذات المفعول القوي في بعض النقاط الطبية.

يقول الشيخ لـ«العربي الجديد»: «خلال الفترة الأخيرة، جرت حالات بتر أطراف بسبب الحرارة الشديدة التي تؤدي إلى تفاقم الالتهابات، وعدم الحصول على غذاء جيد، ما يضعف مناعة الجسد أمام مقاومة الأمراض والبكتيريا والفيروسات، كذلك إن المياه التي تستخدم لأغراض النظافة الشخصية شحيحة، أو غير نظيفة، ولا تتوافر لدينا الكثير من المطهرات اللازمة للتعامل مع الجروح. هناك نقص فادح في إعداد المراكز الصحية المطلوبة لتوفير العلاج بعد خروج المستشفيات الكبرى عن الخدمة، وهناك الآلاف من المصابين والمرضى الذين يحتاجون إلى المبيت في المستشفيات للحصول على الرعاية الطبية المكثفة، لكن ذلك غير متوافر بالمرة».

> يضطر الأطباء إلى بتر أطراف تضررت لإنقاذ حياة المصاب
>
> جرت حالات بتر بسبب شدة الحرارة التي تؤدي إلى تفاقم الالتهابات

فقد آلاف من أطفال غزة أطرافهم خلال العدوان (هاني الشاعر/ الأناضول)

4,000

عدد الأطفال الذين تعرضوا لبتر الأطراف في مختلف مناطق قطاع غزة منذ بداية العدوان.

أطفال مخيم برج البراجنة يدعمون المقاطعة

تحرص مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على ربط الأطفال بكل ما يخص بلدهم الأم، والتفاعل مع العدوان على غزة، ومقاطعة داعمي الاحتلال

بيروت ـ **انتصار الدنان**

لم تكن الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة لتستمر لولا وجود دعم مالي كبير للاحتلال الإسرائيلي من شركات عالمية متخصصة في المنتجات الاستهلاكية. ما دعا كثيرون إلى المشاركة في حملات واسعة لمقاطعة البضائع الداعمة للاحتلال، والتي تبرر حربه المتواصلة على غزة، وهي حملات يشارك فيها الأطفال مع الكبار.

ويعمل القيّمون على الأنشطة الصيفية في روضة القسّام بمخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في بيروت مع الأطفال للتعريف بالبضائع الداعمة لإسرائيل، ويستغلون الأنشطة الصيفية في ذلك، ومن بينها الأشغال اليدوية والرسم والرقص والاسكتشات القصيرة.

تقول مريم أيمن الحسين، المتحدرة من بلدة كويكات بقضاء عكا في فلسطين، والتي تقيم في مخيم برج البراجنة، لـ«العربي الجديد»: «ارتأينا إدراج مقاطعة البضائع الداعمة لإسرائيل ضمن منهج الأنشطة الصيفية هذا العام، والعمل لتعزيز مفهوم المقاطعة لدى الأطفال من خلال رقصات هادفة تعزز انتماءهم الوطني، واسكتشات تظهر ماذا يحدث إذا قاطعنا هذه البضائع وإذا لم نفعل ذلك. نُخبر الأطفال أنه إذا اشترينا هذه البضائع يذهب مالها إلى العدو الذي يشتري بها السلاح الذي يستخدمه في قتل المدنيين في غزة. وعندما يتعرّف الأطفال إلى هذه المنتجات يقاطعونها، وينبّهون أهلهم إلى عدم شرائها».

وتقول الطفلة ميريام محمد النجار (10 سنوات) المتحدرة من بلدة صفورية بفلسطين، وتقيم في مخيم برج البراجنة، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن نقاطع المنتجات التي تدعم الاحتلال الصهيوني، مثل مادونالد، وأوريو، وكي إف سي، لأنه إذا اشترينا منتجاتها الداعمة يذهب ثمنها إلى الكيان الصهيوني الذي يشتري سلاح قتل أطفال غزة».

تتابع: «نتعرف خلال الأنشطة الصيفية في روضة القسّام إلى المنتجات الداعمة وأهمية مقاطعتها، ونتكلم عن فلسطين، ونرسم علمها ومدنها، كذلك ندعو الأطفال إلى مقاطعة المنتجات التي تدعم الكيان الصهيوني».

وقال الطفل حسن مسلم (7 سنوات) المتحدر من قرية الزيب بفلسطين ويقيم في مخيم برج البراجنة لـ«العربي الجديد»: «نقاطع كل المنتجات الداعمة للكيان الصهيوني، مثل مادونالدز وبيبسي كولا وكي إف سي، وأشياء أخرى نحبها نحن الأطفال مثل البرغر. إذا اشترينا هذه المنتجات يعود مالها إلى العدو الذي يشتري بدوره أسلحة وصواريخ يقصف بها غزة ويقتل أطفالها. نحن نقول للعالم إنه يجب مقاطعة البضائع التي تدعم الكيان الصهيوني، والأطفال تحديداً يجب أن يقاطعوا البضائع الداعمة، لأن الصهاينة يقتلون الأطفال». وتقول لم يعد بشربها الأطفال، لأنهم يعرفون أنه إذا فعلوا ذلك يلحقون الضرر بأهلنا في فلسطين».

وتقول مربية الأطفال بروضة القسّام، ريم الحسن، المتحدرة من بلدة سعسع بفلسطين لـ«العربي الجديد»: «نعمل في روضة القسّام على تعزيز الانتماء الوطني، ونعرفهم بما يحصل في غزة، ونحاول من خلال الأنشطة الصيفية هذا العام التركيز على موضوع المقاطعة كي يمتنع أطفالنا عن شراء المنتجات الداعمة لإسرائيل، وهم ينقلون بدورهم ثقافة المقاطعة إلى أهلهم، التي نريد أن تصل إلى المجتمع كله».

تتابع: «نعزّز ثقافة المقاطعة من خلال الرسم والحركة والدبكة كي يزداد شعورهم بالانتماء إلى الوطن، ويفهموا أن ثمن كل منتج داعم رصاصة تقتل طفلاً. بات الأطفال يملكون الوعي ويتقبلون مقاطعة المنتجات التي يحبونها، لأنهم يرون أن أطفال غزة يموتون من الحرب والجوع، أي إنهم يشعرون بأطفال غزة».

من الأنشطة الصيفية الهادفة في روضة القسّام (العربي الجديد)

تعريف بمقاطعة المنتجات الداعمة للكيان الصهيوني (العربي الجديد)

ليبيا: مخاوف من مخاطر تفشي الأمراض بسبب المهاجرين

يبدو أن السلطات الليبية لم تتحرك لحلحلة أزمة المهاجرين السريين في البلاد، على الرغم من التحذيرات من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة، الأمر الذي يتطلب المعالجة

مهاجرون افارقة وصلوا الى ليبيا (أورخا الارغيز/ فرانس برس)

طرابلس ـ **اسامة علي**

تتضاعف تداعيات أزمة الهجرة السرية في ليبيا لتطاول القطاع الصحي بسبب مخاوف من تفشي أمراض وأوبئة خطيرة يحملها المهاجرون معهم. وتجتهد السلطات الليبية في دعم برنامج العودة الطوعية للمهاجرين بالتعاون مع المنظمات الأممية المعنية بشؤون المهاجرين، وخصوصاً منظمة الهجرة الدولية قبل سنوات. ومن بين الأسباب حماية البلاد من تفشي الأمراض والأوبئة.

ومنتصف الأسبوع الماضي، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في بنغازي ترحيل 58 مهاجراً من الجنسية المصرية القادمين إلى ليبيا بطريقة غير قانونية عبر منفذ امساعد البري، من بينهم مصابون بأمراض الإيدز والتهاب الكبد الوبائي. وأطلق العام الجاري رحّلت السلطات الليبية عشرات المهاجرين المصريين والأفارقة إلى بلدانهم بعد ثبوت إصابتهم بأمراض معدية، من بينهم 78 مهاجراً من الجنسية المصرية نقلوا من مركز إيواء قنفوذة إلى منفذ امساعد البري. وكان اثنان على الأقل مصابين بالإيدز والتهاب الكبد الوبائي. وفي الفترة نفسها، رحلت السلطات في شرق البلاد 87 مريضاً، هم 17 سودانياً و62 تشادياً ومصريان وبنغلادشيان وأربعة إثيوبيين. وتعيش مدينة الكفرة (جنوب)، واقعاً صعباً في ظل التدفق اليومي للمئات بسبب الحرب القائمة في السودان. ويتحدث العديد من المسؤولين المحليين عن اكتشافهم لأمراض خطيرة يحملها اللاجئون من السودان، وسط نقص حاد في الإمكانات لدى سلطات بلدية الكفرة في ما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية اللازمة.

وفي تصريحات سابقة لـ «العربي الجديد»، كشف الناطق باسم بلدية الكفرة عبد الله سليمان أن أعداد اللاجئين من السودان إلى الكفرة وصلت إلى قرابة ثلث سكان المدينة، لاجئ مصاب بفيروس الإيدز، وأكثر من 800 مصابين بالتهاب الكبد الوبائي، مع ربما عن جماعية تفشي هذه الأمراض بين المواطنين إذا لم يتم دعم جهود البلدية في ظل تزايد تدفق النازحين.

> كيف يمكن الاستعانة بالمهاجرين للعمل دون وجود شهادات صحية؟
>
> تطويف تفشي الأمراض يبدأ باستيعاب المهاجرين داخل مراكز الإيواء

ويقول الناشط الإغاثي أنور الزوي لـ«العربي الجديد»: «رغم قلة الإمكانات في الكفرة، إلا أنها تبقى أفضل حالاً من المدن الأخرى التي لم تلتقط حتى الآن لظاهرة اللجوء من السودان، وتسرع في اتخاذ إجراءات لاستيعابهم، وخصوصاً في ما يتعلق بالجانب الصحي. تطويق خطر تفشي الأمراض عبر اللاجئين والمهاجرين يبدأ لحظة استيعابهم داخل مراكز إيواء خاصة بهم، ومنع انتقالهم إلى المدن والمناطق السكانية، وهو ما لم يحدث حتى الآن في معظم مناطق البلاد».

ويتحدث الزوي عن تفاقم ملف الهجرة السرية، موضحاً أنه لم تعد مسألة تجارة بالنسبة للمهربين فقط، بل هناك من يستفيد من المهاجرين الذين لا يرغبون في الهجرة إلى خارج ليبيا. ويقول إن «أعداداً كبيرة جداً من المهاجرين تعمد إلى استئجار مساكن وحتى لو كانت بعيدة، فالمهاجر الأفريقي اليوم يعمل في المخابز والمطاعم، وأصبح وجوده مألوفاً جداً في المحال التجارية، كما تشغّله شركات النظافة لإزالة القمامة من أمام البيوت والعمارات». والسؤال، بحسب الزوي، هو كيف يمكن الاستعانة بالمهاجرين للعمل دون وجود شهادات صحية على الأقل؟ هؤلاء في الأغلب لا يحملون شهادات، ومن يحملها منهم فشهادته مزورة»، لافتاً إلى أن الجهات المانحة لهذه الشهادات ستطلب أوراقاً ثبوتية لأي أجنبي».

من جهته، يؤكد الطبيب الليبي نصر الهدار، أنه لم يُرصد حتى الآن تفشياً للأمراض الخطيرة بين المواطنين. ويقول لـ«العربي الجديد»: «ربما تكون هناك إصابات على مستوى الأفراد، لكنها أمراض معروفة في ليبيا ما يجعل الأمر غير مقلق حتى الآن». ويلفت إلى أن «المركز الوطني لمكافحة الأمراض الحكومي لم يعلن عما يشير إلى خطورة انتقال الأمراض عبر المهاجرين، لكن يبقى الخطر قائماً إذا لم تبذل السلطات المزيد من الجهود للحد من تدفق المهاجرين. أعتقد أن خطر تفشي الأمراض سيكون ورقة قوية لدى السلطات عند مفاوضتها الجهات الدولية المعنية بملف المهاجرين».

ويؤكد الهدار أنه لم يرصد إصابات بأمراض على غرار التهاب الكبد الوبائي أو الدرن أو الإيدز حتى الآن، إلا أنه يؤكد أن تقارير عدة صدرت عن منظمات أممية تؤكد حصول إصابات كثيرة بين المهاجرين الموجودين في ليبيا بهذه الأمراض. وينتقد المنظمات الدولية المعنية بشؤون المهاجرين، موضحاً أنها تستغل مأساتهم وأمراضهم لمهاجمة السلطات الليبية واتهامها بإهمال أوضاع المهاجرين في مراكز الإيواء، لكنها لا تقدم شيئاً في المقابل سوى أدوية دوائية يمكن أن يوفرها أي متبرع عادي.

يغادرون رفح في مايو (علي جاد الله/ الأناضول)

مدينة رفح
واحدة من نكبات العدوان على غزّة

قبل أسابيع كانت مدينة رفح أقصى جنوبي غزّة تؤوي أكثر من مليوني فلسطيني من سكانها والنازحين من العدوان الإسرائيلي المستمر منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أما اليوم فلا يكاد يتجاوز عددهم مائة ألف بحسب ما تفيد مصادر محلية ومنظمات دولية.

وتوضح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن الصامدين هم من فشلوا في تأمين أماكن نزوح لهم، وتؤكد شهادات أن جيش الاحتلال يستهدفهم جميعاً ضمن المساعي المستمرة لشل الحركة فيها، ودفعهم إلى النزوح. بالطبع كانت مغادرة عشرات الآلاف رفح أخيراً نكبة ضمن نكبات العدوان الحالي على غزّة، ونكبة ضمن نكبات فلسطين كلها منذ عام 1948.

وكما هو الحال في معظم النكبات، لم يغب سيناريو التدمير الشامل لدرجة إلغاء الحياة بالكامل في المناطق المستهدفة.

وتحدثت تقارير أخيراً عن تدمير أكثر من 60% من منازل رفح ونحو 70% من بنيتها التحتية بينها الشوارع وشبكات الصرف الصحي. واللافت أن غالبية النازحين إلى رفح كانوا يعيشون في خيام استهدفها الاحتلال أيضاً، وكانت أوضاعهم مزرية وواجهوا الجوع وتهديدات المرض إضافة إلى الموت بالقصف.

وهذه الخيام كانت تحتوي بالكاد أيضاً على بعض المقتنيات البسيطة التي ترك المغادرون قسماً منها، ما يعني أن حالهم تتجه حتماً من سيئ إلى أسوأ، وكأن فلسطينيي غزّة لا يمكنهم إلا انتظار أيام أكثر سواداً في ظل انفلات إسرائيل من أي قيود إنسانية يفترض أن يتمسك المجتمع الدولي بتطبيقها من أجل تكريس عدالة الحياة.

(العربي الجديد)

خيام مقصوفة (إياد بابا/فرانس برس)

انفجار ضخم (إياد بابا/فرانس برس)

منطقة مدمرة (سلمى قدومي/فرانس برس)

أحمال الرحيل (إياد بابا/فرانس برس)

مشهد للدمار مثلما يظهر من مصر (جيوسيبي كاكاس/فرانس برس)

مدرسة الرياض (سلمى قدومي/ فرانس برس)